في كتب النحو من جهة متاخري المتاخرين نظروا في ملك العلوم ولم يراعوا مقاصد اربابها فغيروا
ثم عطا تقدير صحتهم فانا نمنع اولا كون القول اخص ونقول بل مساو وهو قول ابن جني
فلا مزية لاحدهما ثم اذا سلمنا انه اخص وهو قول الجمهور فنقول انما يلزم العدول اليه لو سلم
استعماله غير معارض وليس كذلك بل هو معارض بانه استعمل في الرأي كثيرا غالبا حتى صار كالحقيقة فاستعماله في
الخبر كاستعمال المشترك وهو مذموم في الحدود انتهى وعبر في التسهيل بقوله ما تضمن من الكلام
اسنادا وقال في شرحه انه اولى من اللفظ لما تقدم ومن القول لانه يطلق على الراي والاعتقاد
فاختلفت عبارته في كتبه الثلاثة وقول ابن الحاجب ما تضمن كلمتين بالاسناد كعبارة التسهيل
الثالث اورد عليه ابو حيان ان اللفظ جمع لفظة واقل الجمع ثلاث فلزم ان لا يكون كلاما
الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك واجيب بانه مصدر صالح للقليل والكثير ورد بان المصدر
فعل الشخص وليس فعل الكلام واجيب بانه اطلق على المفعول اي الملفوظ كهذا خلق الله اي مخلوقه
واعترض بانه مجاز والحدود تصان عنه واجاب ابن هشام بانه حقيقة عرفية ولو سلم فمع
القرينة تجايز الروايع لم يشترط التركيب وقد اشترط الجمهور ولم يشذ عنهم الا ابن طلحة
واجيب بالاستغناء عنه اذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب الخامس لم يشترط القصد وهو
راي اختاره ابو حيان وقد اشترطه الجمهور منهم سيبويه والمصنف في التسهيل فخرج
ما ينطق به النايم والساهي ونحوهما واجاب ابن هشام بانه داخل تحت الافادة على ما سياتي
وقد يجاب بانه اشار اليه بقوله كاستقم اذ من عادته اعطا الحكم بالمثال وعلى هذا مشت
في الشرح وهو اولى من قول ابن القسم وغيره انه تمثيل ومن قول ابن الناظم أتى به اشارة الى
الفايدة التي يحسن السكوت عليها لانها المراد حيث اطلقت كما قال ابن هشام في توضيحه و
قواعده ولذلك قال في شرح الكافية وفي الاقتصار على مفيد كفاية ومن قول ابن الصايغ انه بيان
لانقسام التركيب الاسنادي الذي اشار له بالافادة الى تقديري ولفظي وانه لم يمثل
للثاني لظهوره ورايت في نسخة بدل قوله كاستقم منتظم وهي غريبة وان صحت فهي اشارة الى القصد
كما مر لان ما لم يقصد غير منتظم ويحتمل الاشارة الى التركيب الناقص واستغنى في شرح
التسهيل نقلا عن سيبويه وغيره مفيد ما لا يحتمل احد كالنار حارة والسما فوقنا لانه ليس
بكلام لكن صحح ابو حيان انه كلام وعلى الاول قال ابن هشام انما خرج من الافادة على ما سياتي
السابع اشترط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر

احدهما

احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر فاعله او خبره فلا يسمى ذلك كلاما والتحقيق ان صدور الكلام
من ناطقين لا يتصور لان الكلام شرطه الاسناد والاسناد لا يتصور صدوره الا من واحد وان
كلام المتكلمين مضمر للخبر الذي ذكره الاخر اكتفا بالقرينة فلا يحتاج الى التقرير باشتراط الثامن
استثنى من غير المفيد المحال نحو حملت الجمل فانه كلام نص عليه سيبويه ومال اليه في شرح
التسهيل وجزم به ابو حيان التاسع زاد الجزولي وجماعة في حد الكلام قوامه بالوضع واختلف
في تفسيره فمنهم من فسره بالقصد قال ابن هشام وعبر به المتاخرون لانه اوضح ومنهم من فسره
بوضع العرب قال الشاطبي ولا بد من هذا القيد ليدخل كلام العجمي فانه لفظ مفيد بالقصد
ولكن ليس بوضع العرب فليس بكلام اصطلاحا فلا بد من اخراجه عن الحد اذ مدار علم العربية
على التفرقة بين كلام العربي والعجمي قال وقد يكون قوله كما ستقم اشارة الى هذا القيد فمن
عادته ان يعطي القيود والاحكام بالامثلة انتهى وبهذا يحصل الجواب بقوله كما ستقم نحمته
اقوال العاشر قال بعضهم مقتضى كلام في الترجمة ان الكلام مؤتلف كما انه قال وما يتالف منه
ومقتضى تمثيله انه بسيط لان ادعا التركيب فيه مشكل اذ التركيب من عوارض الالفاظ واجيب
بان التركيب من الظاهر والمقدر لان المقدر في حكم الملفوظ الحادي عشر قدم بذا الحدود
على الحد وكذا في التسهيل وعكس في الكافية فقدم الحد على الحدود فقال

قول مفيد طلبا او خبرا، هو الكلام كاستمع وسترى، وكذا صنع صاحب اللب وقدم حد الكلام
والكلام عليهما وعلله شارحه بان معرفه المعرف اقدم من معرفه المعرف عقلا فقدم وضعا والاول
صنع الجمهور ووجهه انه الاصل والاخبار عنه واما ابن الحاجب فقدم في الكافية الحد والمحدود في
الموضعين وقدمه في الوافية في الكلام وآخره في الكلم وكانه اشار الى سلوك الطريقين وقدم ابن
هشام الحدود في جميع كتبه الثاني عشر ادخل في الكافية الكبرى ضمير الفصل بين الحد والمحدود
كما ترى وحذفه في الالفية ولم يات به ابن الحاجب وابن هشام في شي من كتبهما واتى به صاحب
اللب في حد الكلم دون الكلام فيقال اللفظ الموضوع لمعنى مفرد هو الكلم ومركب فيه الاسناد وهو
الكلام المفيد باحد جزءيه على الاخر فالكلام قال شارحه وانما اتى اولا بهو للتاكيد والحصر وتركه
ثانيا يتفطن لها الفطن تذنيب كما انها طول الفصل الجملة المعترضة الثالث عشر
انكر الخفاجي في كتابه سر الفصاحة على النحاة تخصيص الكلام بالمفرد وقال انه لا دليل عليه اطال
في تقرير ذلك كما بينته في شرحي جمع الجوامع وحاصل الجواب عنه انه امر تواضع عليه النحاة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)